

هـ/زالحدلله

الجمهورية التونسية

- & -

مجلس تنازع الإختصاص

- & -

القضية عدد : 51

تاريخ الجلسة: 28 ماي 2002

باسم الشعب،

## أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي:

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 13684 المرفوعة من الأستاذ محمد النوري المحامي لدى التعقيب .

نيابة عن : بلدية صفاقس في شخص ممثلها القانوني والكائن مقرها بصفاقس .

ضد : نجيب الحشيشة الكائن مقره بطريق قابس كلم 3 صفاقس نائبه الأستاذ البشير الصيد المحامي لدى التعقيب .

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر فيها عن محكمة التعقيب بتاريخ 18 مارس 2002 والقاضي بإحالة القضية على مجلس تنازع الإختصاص للبت في مسألة التنازع بين جهاز القضاء العدلي والقضاء الإداري وإرجاء النظر في أصل النزاع لجلسة يوم 3 جوان 2002 .  
وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 18 أفريل 2002 والمتعلق بتعيين السيد محمد القلسي عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في 17 ماي 2002 والذي ضمنه ملحوظاته بشأنها .

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 9 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الإختصاص.

وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرح بمايلي:

### من الوجهة الشكلية:

حيث كانت الإحالة الصادرة عن محكمة التعقيب مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل الثامن من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار إليه أعلاه وتعين بالتالي قبولها من هذه الناحية.

### من الوجهة الواقعية

حيث تفيد وقائع القضية أنه عندما كان عدل التنفيذ بصفاقس الأستاذ خليفة الفقي بصدد تنفيذ الحكم الإستعجالي عدد 1644 المؤرخ في 21 نوفمبر 1994 القاضي بالإذن لبلدية صفاقس بحوز العقار المنتزع يعد تأمين الغرامة الوقتية المقدرة بـ: 29.641,000 د وذلك بالخرينة العامة للبلاد التونسية لفائدة السيد نجيب الحشيشة منعه هذا الأخير من إتمام التنفيذ بعلّة أنه مرّ على أمر الإنتزاع أكثر من خمس سنوات . ولم يتمكن العدل المنفذ من تنفيذ الحكم مما جعله يثير إشكالا تنفيذيا أمام المحكمة الابتدائية بصفاقس تمسك بموجبه المنتزع منه بمجدية الإشكال وإيقاف تنفيذ الحكم الإستعجالي المذكور .

وحيث وبعد استيفاء الإجراءات أصدرت محكمة البداية حكما عدد 26815 بتاريخ 26 جوان 2000 القاضي بمجدية الصعوبة التنفيذية والحكم بإيقاف تنفيذ الحكم الإستعجالي القاضي بالتحويل فاستأنفته المنتزع لفائدتها أي بلدية صفاقس وبعد الترافع أصدرت محكمة الدرجة الثانية حكما بالإقرار حسب منطوقه المبين بالطالع فتعقبته البلدية ناعية عليه مطعنا وحيدا يتمثل في حرق أحكام الفصل 3 من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 بمقولة أن الإنتزاع يرمي إلى تمكين الإدارة من تنفيذ المصلحة العمومية طبقا لما نص عليه القانون وأن توقيف حكم

التحويز وتعطيل تحوز المعقبة بالعقار المنتزع يؤدي إلى تعطيل عملها باعتبارها إدارة تسهر على المصلحة العامة وتسيير سير المرفق العام وأن الفصل 3 من القانون عدد 38 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص حجّر على المحاكم العدلية النظر في المطالب الرامية إلى تعطيل عمل الإدارة بأي وسيلة كانت وأن مرجع النظر الحكمي ينم النظام العام ويمكن التمسك به أمام محكمة التعقيب .

### من الوجهة القانونية

حيث يتعلق النزاع المعروض على المجلس بتحديد الجهاز القضائي المختص للبت في إشكال تنفيذي تولد عن حكم استعجالي صدر في مادة الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية ويقضي بتحوز الإدارة بالعقار المنتزع مقابل تأمين غرامة وقتية .

وحيث أن النزاعات المتعلقة بمادة الإنتزاع تكتسي الطابع الإداري وتدخل ضمن الاختصاصات الموكولة لجهاز القضاء الإداري رغم أن المشرع أوكل النظر فيها ابتداءً إلى المحاكم الابتدائية التابعة لجهاز القضاء العدلي وذلك وفق أحكام الفصل 2 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وكذلك الفصل 30 من القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 المتعلق بمراجعة التشريع المتعلق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية .

وحيث طالما أن البت في أصل النزاع راجع بالنظر إلى اختصاص المحاكم الابتدائية العدلية فإن البت في الإشكالات المتولدة عن تنفيذ تلك الأحكام يبقى من اختصاص جهاز القضاء العدلي ابتداءً وذلك عملاً بالقاعدة القائلة بأن الفرع يتبع الأصل.

وحيث إقتضت أحكام الفقرة الأخيرة للفصل 19 من القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 أن الدوائر الإستئنافية بالمحكمة الإدارية تختص بالنظر في إستئناف الأذون والأحكام الإستعجالية الصادرة في المادة الإدارية .

وحيث إقتضت أحكام الفصل 19 من نفس القانون أنه يمكن في جميع حالات التأكد لرئيس الدائرة الإستئنافية بالمحكمة الإدارية أن يأذن إستعجاليا بإتخاذ الوسائل الوقتية المجدية بدون مساس بالأصل وبشرط ألا يفضي ذلك إلى تعطيل تنفيذ أي قرار إداري .

وحيث بناء على ما سبق فإن الإختصاص للبت في الإشكالات التنفيذية المتولدة عن حكم ابتدائي صادر في مادة الإنتزاع يرجع إلى جهاز القضاء العدلي ابتدائيا و إلى جهاز القضاء الإداري إستئنافيا وتعقيبيا .

### ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أن التّراع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء العدلي ابتدائيا وجهاز القضاء الإداري إستئنافيا وتعقيبيا .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 28 ماي 2002 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية السادة محمّد رؤوف المراكشي ومحمّد النفيسي والبيجاني عبيد ومحمّد القلسي ومحمّد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله بحضور كاتبة الجلسة السيّدة صباح فرحات إسماعيل.

كاتبة الجلسة

صباح فرحات إسماعيل

العضو المقرر

محمد القلسي

الرئيس

الطيب اللومي